فلا ضرب ونصح الثانية بما صحت منه الاولى وان تكن
سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى لست عليها
اي على مسئلة الثاني تقسم فان وافقتها فارجع الى
الوفق اي وفق مسئلة الثاني بهذا اي بالرجوع للوفق
في الموافق بما اي حكم به الفرضيون والحساب وبين
كيفية النظر في الموافقة بقوله وانظر ايها الناظر في
هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني ومسئلته كما اسلفناه
فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهام اي سهامه
فحذ هديت وفقها اي وفق المسئلة الثانية بما
فهو قايم مقامها فقوله هديت جملة كلية معترضة
بين الفعل ومفعوله وضميره اي الوفق المذكور او
اضرب جميعها اي المسئلة الثانية في المسئلة
الاولى ان لم تكن بينهما اي بين المسئلة الثانية
وسهام الميت الثاني من الاولى موافقة بل كان بينهما
تباين فقط كما قدمت في تصحيح المسايل في النظر بين
السهام والروس لانه لا يتاتى المماثلة ولا المداخلة
لان الثانية هنا كالروس هناك فقد علمت الاحوال
الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلة
او موافقتها او مباينتها بما قدرت به كلام المولف
رحمه الله واذا ضربت الثانية او وفقها في الاولى فما
بلغ فمنه تصح المناسخة للجامعة للاولى والثانية

فاذا

فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني
من له شيء في الاولى لخذه مضروبا في كل الثانية عند
التباين او في وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله وكل سهم من الاولى في جميع المسئلة الثانية عند
التباين او في وفقها عند التوافق علا بينة
اي جهرا فما حصل من الضرب المذكور فهو لذلك
الوارث صاحب تلك السهام التي ضربتها في
الثانية او في وفقها من مصحح المناسخة ومن له
شيء من الثانية اخذه مضروبا في كل سهام مورثه
من الاولى عند التباين او في وفقها عند التوافق وقد
ذكر ذلك بقوله واسهم المسئلة الاخرى وهي الثانية
في السهام للميت الثاني من المسئلة الاولى تضرب
ان لم تكن بين مسئلة الثاني وسهامه موافقة بل كانت
المباينة او في وفقها ان كانت بينهما موافقة
فما حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصة ذلك
الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام
او في وفقها من مصحح المناسخة واذا ورث شخص
من ميتين فلجمع ماله منهما والاختبار لصحة المناسخة
بان تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها مصحح
المناسخة فهو صحيح والا فهو غلط فاعدد لهذه
الطريقة التي ذكرها طريقة المناسخة الى ماة